

مجميعة التعريض بطريق المماثلة في قراءة (الزمخشري) للخطاب القرآني  
من خلال تفسيره (الكشاف)

*Insinuation Argumentativeness in an Analogous Way in al-Zamakhshari's Qur'anic Discourse Perusal Through his Elkechaf Interpretation*

د. سبع بلمرسلي

قسم اللغة والأدب العربي - جامعة ابن خلدون - تيارت (الجزائر)

belmorsli@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/04/01 تاريخ القبول: 2021/04/27 تاريخ النشر: 2021/11/04

ملخص: تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على إحدى إضافات الإمام (الزمخشري) (-538هـ) الكثيرة في باب البلاغة القرآنية، والتي بها أسس وقعد لواحد من فنون علم البيان.. إنه (أسلوب التعريض) الذي تميّز في فهمه له، لتعالج منه ما تعلق من حيث مناسبته بالمماثلة والمقايسة، من خلال جملة من الشواهد القرآنية المختارة، وتُجلب حجاجية هذا الأسلوب الضمّني إقناعاً وتأثيراً.. وتقارن بعد ذلك ذلك الفهم وتلك المعالجة بفهم ومعالجة من سبقه ومن أتى بعده.. فتجعلك في النهاية تدرك، وبما لا شك فيه، أن (الزمخشري) فارسٌ وحده في مضماره، رائد في مجاله، لا يُبارى ولا يُجارى، والناس بعده في ذلك عليه عالة!!

الكلمات المفتاحية: التعريض - المماثلة - القراءة - الخطاب القرآني - الحجاج.

**Abstract:** This study comes to shed light on one of the many additions of Imam al-Zamakhshari in the chapter of Qur'anic rhetoric, in which he established and coined one of the arts of the science of statement. It is (the exposure style) that he excelled in understanding it, to deal with what regards its suitability via analogy and mensuration/assay, through a set of selected Qur'anic evidence, and the argumentativeness of this implicit style is convincingly and influentially manifested. After that, this understanding and treatment are compared with his predecessors' and successors' understanding and treatment. In the end, it makes you realize, beyond any doubt that Zamakhshari is the only knight in his track, a pioneer in his field, unparalleled and unmatched, and people after him are dependent on him.

**key words:** Insinuation, analogy, perusal, Qur'anic discourse, argumentation

1. مقدمة:

البلاغة العربية بحرٌ زاخر بالدرر واللائل، كلما أدرك من يغوص فيه درّة من دُرره لاحَتْ له أخرى! وإدراكه منها بقدر مهارته في الغوص وبراعته في الالتقاط وإيغاله في الأعماق! والتعريض أحد تلك الجواهر واللائل التي أدرك (الزمخشري)، فأحسن فهمه في كتاب الله تعالى، وأحسن رسم

معامله وتصويرَ جماليته، ما يجعله يتفرد أحياناً في الفهم والتصوير، حتى تكاد تقول: لا يظفر بتلك الجوهرة أحدٌ غيره! وإن ظفر فإنه لن يبرع في الفهم والتصوير كما برع هو! وقبل الخوض في بيان فلسفة (الزمخشري) لهذا الأسلوب البياني وفقهه له في كتاب الله - تعالى-، يجدر التقديم بين يدي ذلك بمقدّمتين: الأولى لغوية، لفهم مادة المصطلح من خلال بعض أشهر المدونات المعجمية، ولا شك أن للفهم الاصطلاحي خطأً من الفهم اللغوي. والثانية بلاغية، بتتبع خط تدرّجه عند علماء المعاني والبيان، حتى يُمْكِن الوقوفُ على الإضافة التي أضافها (الزمخشري) في التأسيس بلاغياً لهذا الأسلوب، من خلال النظر إلى ما كان عليه المصطلح قبلاً وما وصل إليه بتلك الإضافة بعداً..

## 2. التعريض عند علماء اللغة:

أورد (ابن فارس) (-395هـ) في معجمه مادة (عَرَض) وقال عنها: "العين والراء والضاد بناء تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العَرَضُ الذي يخالف الطُول. وَمَنْ حَقَّق النظرَ ودَقَّقه عِلْمَ صِحَّةَ ما قلناه، وقد شرحنا ذلك شرحاً وافياً. فالعَرَضُ خلاف الطُول، تقول منه: عَرَضَ الشيءُ يَعْرِضُ عَرِضًا فهو عَرِضٌ"<sup>1</sup> إلى أن قال: "ومن الباب: معارِضُ الكلام، وذلك أنه يخرجُ من مِعْرَضٍ غير لفظه الظاهر، فيُجْعَلُ هذا المِعْرَضُ له كِمِعْرَضِ الجارية، وهو لباسُها الذي تُعْرَضُ فيه، وذلك مشتقٌّ من العَرَضِ."<sup>2</sup>

وجعل (الراغب الأصبهاني) (-502هـ) (العَرَض) مبتدأً ببحثه مادة (عَرَض)، فهو أصل الباب عنده. وقال: "العَرَضُ خلاف الطُول، وأصله أن يقال في الأجسام، ثم يستعمل في غيرها، كما قال: ﴿فَدُو دُعَاءٍ عَرِضٌ﴾<sup>3</sup>، والعَرَضُ حُصَّ بالجانبِ، عَرَضَ الشَّيءُ: بَدَأَ عَرِضُهُ"<sup>4</sup> ثم أنهى عرضه للمادة وفروعها بقوله: "والتَّعْرِيزُ كلامٌ له وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وبطن"<sup>5</sup>

وقال (ابن منظور) (-711هـ) في مادة (عرض): "العرض: خلاف الطُول، والجمع: أَعْرَاضٌ... وفي الكثير عروضٌ وعِرَاضٌ... وعَرَضَ فلانٌ لفلانٍ وبِهِ إذا قال فيه قولاً وهو يَعِيبُهُ. الأصمعي: يقال: عَرَضَ لي فلانٌ تعريضاً إذا رَحَّحَ بالشيء ولم يبيِّن. والمعارِضُ مِنَ الكلام: ما عَرِضَ به ولم يُصَرِّحْ... والتعريضُ: خلاف التَّصريح. والمعارِضُ: التورية بالشيء عن الشيء"<sup>6</sup>

## 3. أسلوب التعريض وتدرجه عند علماء المعاني والبيان:

التعريض من الأساليب المعروفة في كلام العرب، عرفه المتقدمون من أهل المعاني والبيان، منهم (الفراء) (-207هـ) الذي يدل تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:24] أنه كان يعرفه ويفهمه وإن لم يسمِّه، وقد جعله في مقابل التصريح، وذكر أنه في القرآن وفي كلام العرب كثير، ومثَّل له <sup>7</sup> ..

ويستعمل (أبو عبيدة) (-210هـ) الكناية استعمال اللغويين والنحاة بمعنى الضمير، ويمثّل لها بقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن:26]، وقوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص:32]، وقوله: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّوَاقِرُ﴾ [القيامة:26]. كما يجعلها في مقابل التصريح، فهي عنده كل ما فهم من سياق الكلام من غير التصريح به في العبارة<sup>8</sup>. فيكون بذلك التعريض عنده من الكناية المقابلة للتصريح.

والمسلك نفسه سلكه (الجاحظ) (-255هـ) بجعله الكناية في مقابل التصريح والإفصاح، فالتعريض عنده منها، قال (عبد العزيز عتيق): "والذي يتبع الجاحظ فيما قاله عن الكناية وفيما أورده من أمثلة لها يرى أنه استعملها استعمالاً عاماً يشمل جميع أضراب المجاز والتشبيه والاستعارة والتعريض دون أن يفرق بينها وبين هذه الأساليب"<sup>9</sup>

وضمّه (ابن قتيبة) (-276هـ) إلى الكناية في باب واحد وقال عنه: "والعرب تستعمله في كلامها كثيراً، فتبلغ إرادتها بوجه هو أَلطف وأحسن من الكشف والتصريح، ويعيبون الرجل إذا كان يكشف في كل شيء ويقولون: لا يُحسِنُ التعريضَ إِلَّا تُلَبَّأ. وقد جعله الله في خُطبة النساء جائزاً فقال: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ فِي خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة:235]، ولم يجز التصريح"<sup>10</sup>.

وعدّ (ابن المعتز) (-296هـ) التعريض والكناية من محاسن الكلام، ومثّل لهما دون أن يفصّل فيهما أو يفرّق بينهما<sup>11</sup>. وسَمَى (ابن وهب) (-335هـ) التعريض بـ(اللحن)، وبَيّن ضرورياً من أغراضه ومثّل لها بأمثلة من القرآن والشعر، وقال عنه: "وأما اللحن فهو التعريض بالشيء من غير تصريح أو الكناية عنه بغيره، كما قال عز وجل: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد:30]، والعرب تفعل ذلك لوجوه، وتستعمله في أوقات ومواطن"<sup>12</sup>.

وجعله (ابن رشيق) (-456هـ) تحت باب الإشارة التي قال عنها: "والإشارة من غرائب الشعر وملحه، وبلاغتها عجيبة، تدل على بعد المرمى وفرط المقدرة، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز، والحاذاق الماهر، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد من ظاهر لفظه"<sup>13</sup>. وعدّه من أنواعها أي الإشارة-، ومثّل له بيت كعب بن زهير:

في فتية من قريشٍ قال قائلُهُم ببطنٍ مَكَّة لما أسلمُوا زُلوأ

وقال: "فعرّض بعمر بن الخطاب وقيل بأبي بكر -ﷺ-، وقيل: برسول الله- صلى الله عليه وسلم- تعريض مدح"<sup>14</sup>.

وأما (عبد القاهر الجرجاني) (-471هـ) فقد جمع بين الكناية والتعريض في فصل واحد من كتابه (دلائل الإعجاز) وقال عنهما مبيّناً بلاغتهما ومنزلتهما في الكلام: "هذا فن من القول دقيق

المسلك، لطيف المآخذ، وهو أنا نراهم كما يصنعون في نفس الصفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض، كذلك يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب. وإذ فعلوا ذلك بدت هناك محاسن تملأ الطرف، ودقائق تعجز الوصف، ورأيت هنالك شعرا شاعرا، وسحرا ساحرا، وبلاغة لا يكمل لها إلا الشاعر المفلق، والخطيب المصنّف. وكما أن الصفة إذا لم تأت مصرحا بذكرها، مكشوفًا عن وجهها، ولكن مدلولا عليها بغيرها، كان ذلك أفخم لشأنها، وألطف لمكانها، كذلك إثباتك الصفة للشيء تثبتها له، إذا لم تلقه إلى السامع صريحا، جئت عليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن والرونق، ما لا يقلُّ قليله ولا يُجْهَل موضع الفضيلة فيه<sup>15</sup>

وذهب (السكاكي) (626هـ) إلى أن التعريض من الكناية وقال: "ثم إن الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة" ثم فرّق بين هذه الأنواع، تحت عنوان (أنواع الكناية) وقال عن التعريض: "متى كانت الكناية عرضية، على ما عرفت، كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسباً"<sup>16</sup>. وقال في موضع آخر مبينا أن التعريض تارة يكون من قبيل الكناية وأخرى من قبيل المجاز: "واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز، فإذا قلت: أذيتني فستعرف، وأردت المخاطب، ومع المخاطب إنسانا آخر معتمدا على قرائن الأحوال، كان من القبيل الأول، وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل، وعلى هذا فقس وفرّج إن شئت فقد نهتكَ."<sup>17</sup>

وفرّق (ابن الأثير) (637هـ) بين الكناية والتعريض، بعد أن عرّف التعريض بالقول بأنه: "اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم بالوضع الحقيقي والمجازي، فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب: والله إني لمحتاج، وليس في يدي شيء، وأنا عريان والبرد قد أذاني، فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب، وليس هذا اللفظ موضوعا في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازا، إنما دل عليه من طريق المفهوم، بخلاف دلالة اللمس على الجماع (يقصد الكناية). وعليه ورد التعريض في خطبة النكاح، كقولك للمرأة: إنك لخليّة وإني لعزب، فإن مثل هذا لا يدل على طلب النكاح حقيقة ولا مجازا"<sup>18</sup>.

ثم بين أن التعريض أخفى من الكناية لكون دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز، بينما دلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي. وأن الكناية تشمل اللفظ المفرد واللفظ المركب معا، فتأتي على هذا تارة، وعلى هذا أخرى، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة<sup>19</sup>.

وأشار (القزويني) (-739هـ) إلى التعريض في ختام حديثه عن الكناية، ولم يزد على أن نقل قول (السكاكي) يجعله نوعاً من أنواع الكناية، وأنه كما يكون كناية يمكن أن يكون مجازاً ومثلاً له.<sup>20</sup>

وأما (الزركشي) (-794هـ) فيراه من باب الدلالة على المعنى من طريق المفهوم، وأنه يُسَمَّى بالتلويح، وهي تسمية (الزمخشري)، وجعل من أقسامه أن يخاطب الشخص ويراد غيره، وأثبت في ذلك جملة من الأمثلة القرآنية.<sup>21</sup>

وعقد (السيوطي) (-911هـ) تحت النوع الرابع والخمسين من أنواع علوم القرآن، والذي خصه لكنايات القرآن وتعريضه، فصلاً في التفريق بينه وبين الكناية نقل فيه أقوال بعض من سبقه: (الزمخشري)، و(ابن الأثير)، و(السبكي)، و(السكاكي)، مع بعض الأمثلة من القرآن الكريم.<sup>22</sup>

#### 4. التعريض عند (الزمخشري):

##### 1.4 المفهوم ونقده:

كان (الزمخشري) (-538هـ) أوضح في فهمه للتعريض من سابقه ومعاصره، فنجده يحده ويربطه بالمعنى اللغوي لمادته، ويفرق بينه وبين الكناية، ويبين أثره، وسماه التلويح، يقول في عرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة:235]: "فإن قلت: أيفرق بين الكناية والتعريض؟ قلت: الكناية: أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كقولك: طويل النجاد والحماثل، لطول القامة، وكثير الرماد للمضياف، والتعريض: أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جنئك لأسلم عليك، ولأنظر إلى وجهك الكريم، ولذلك قالوا:

..... وَحَسْبُكَ بِالتَّسْلِيمِ مَنِّي تَقَاضِيَا<sup>23</sup>

وكانه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض، ويسمى: التلويح، لأنه يلوح منه ما يريد<sup>24</sup> ويرى (الطبي) (-743هـ) في تعليقه على قول (الزمخشري) هذا أن تعريفه للكناية في حاجة إلى ضبط، وكذا التعريض، ويبين الفرق بينهما، ويخالفه في تسميته التعريض تلويحاً، ويبين المقصود منه عنده، ويرى في ما قال تسامحاً، يقول: "ليس هذا تعريف الكناية، لدخول المجاز فيه، ولو قال مع قرينة غير مانعة للموضوع له لصحَّ. وكذلك تعريف التعريض: هو اللفظ المشار به إلى جانب بحيث يوهم أن الغرض جانب آخر. وبين الكناية والتعريض عموم وخصوص من وجه، فقد يكون كناية ولا يكون تعريضاً كقولك: فلان طويل النجاد، وبالعكس، كقولك في عرض من يؤذيك لغير المؤذي: أذيتني فستعرف. وعليه قوله تعالى- لعيسى- عليه السلام: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيْ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة:116]. وقد يجتمع التعريض والكناية معاً، كقولك في

عرض من يؤدي المؤمنين: المؤمن هو الذي يصلي ويؤتي ولا يؤدي أخاه المؤمن، ويتوصل بذلك إلى نفي الإيمان عن المؤذي من هو بصدده، والتلويح أن تشير إلى مطلوبك من بعد، كقول: (فلان كثير الرماد)، فإنه يدل على كثرة إحراق الحطب ثم على كثرة الطبخ ثم على كثرة تردد الضيفان ثم على أنه مضيف، وفي كلام المصنف تسامح<sup>25</sup>.

ومثلما انتقد (الطبي) (الزمخشري) في عدم ذكره للقرينة في تعريفه للكناية ينتقده بعد ذلك أيضا -تلويحا- حين يشير إلى ضرورة استصحاب السياق والمقام في فهم التعريض، في تعليقه على قوله: (وكانه إمالة الكلام..)، ليبين أن مأل كلام (الزمخشري) هو أن التعريض نوع من الكناية، ثم يقويه بقول القاضي (البيضاوي)، فيقول: "التعريض: إمالة الكلام: يريد أن الكلام له دلالة ظاهرة على معنى معين فتميله إلى جانب آخر بقرينة اقتضاء المقام، لأنك حين سلمت على من تستجديه أشرت بالتسليم إلى غرضك، ولا دلالة للتسليم على الاستعطاء لا حقيقة ولا مجازا، لكن في التسليم استرقاق واستعطاف وهما يؤديان إلى استرضاء المسلم إما بالعطاء أو غير ذلك، ومأل هذا إلى الكناية، ولذلك قال القاضي: التعريض إيهام المقصود بما لم يوضع، لا حقيقة ولا مجازا<sup>26</sup>".

ورأى (الطاهر) (ابن عاشور) أن (الطبي) في قراءته هذه قد حمل كلام (الزمخشري) ما لا يتحمله، ويثبت أن النسبة بين الكناية والتعريض عند (الزمخشري) هي التباين، وأن غرض (الزمخشري) من التفريق بينهما في هذا المقام إنما هو بيان أن التعريض من مستتبعات التراكيب، يقول: "إِنَّ الْمَعْنَى التَّعْرِيزِيَّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُرَكَّبَاتِ شَبِيهٌ بِالْمَعْنَى الْكِنَائِيَّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلَالَةِ الْأَلْفَافِ الْمُفْرَدَةِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمَعْنَى التَّعْرِيزِيُّ مِنْ قَبِيلِ الْكِنَائِيَّةِ بِالْمُرَكَّبِ فَخَصَّ بِاسْمِ التَّعْرِيزِ كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى الْكِنَائِيَّ مِنْ قَبِيلِ الْكِنَائِيَّةِ بِاللَّفْظِ الْمُفْرَدِ، وَعَلَى هَذَا فَالتَّعْرِيزُ مِنْ مُسْتَتَبَعَاتِ التَّرَاكِيْبِ، وَهَذَا هُوَ الْمَلْفِي لِمَا دَرَجَ عَلَيْهِ صَاحِبُ (الْكَشَافِ) فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَالتَّعْرِيزُ عِنْدَهُ مُعَايِرٌ لِلْكِنَائِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ وَإِنْ كَانَ شَبِيهًا بِهَا، وَلِذَلِكَ احْتِاجَ إِلَى الْإِشَارَةِ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، فَالنِّسْبَةُ بَيْنَهُمَا عِنْدَهُ التَّبَايُنُ، وَأَمَّا السَّكَاكِيُّ فَقَدْ جَعَلَ بَعْضَ التَّعْرِيزِ مِنَ الْكِنَائِيَّةِ وَهُوَ الْأَصُوبُ، فَصَارَتِ النِّسْبَةُ بَيْنَهُمَا الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ الْوَجْهِيَّ، وَقَدْ حَمَلَ (الطبي) وَ(التَّفْتَازَانِي) كَلَامَ (الْكَشَافِ) عَلَى هَذَا، وَلَا إِخَالَه يَتَحَمَّلُهُ<sup>27</sup>".

والناظر في توجيه (ابن عاشور) لقول (الزمخشري) يجده لا يدفع كون التعريض -وإن كان من عوارض المعاني المختصة بالتراكيب- نوعا من الكناية بالمركب، وقد صرح هو نفسه بذلك في القول نفسهما نصه: "وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمَعْنَى التَّعْرِيزِيُّ مِنْ قَبِيلِ الْكِنَائِيَّةِ بِالْمُرَكَّبِ فَخَصَّ بِاسْمِ التَّعْرِيزِ" وهو ما يجعله يلتقي وقول (السكاكي) الذي صوّبه ورجّحه، فلا يكون حينها محمل (الطبي) و(التفتازاني) لكلام (الزمخشري) بعيدا أو متكلفا فيه..

## 2.4 البعد الحجاجي التداولي للتعريض عند (الزمخشري):

يقف (الزمخشري) عند الأثر الحجاجي لأسلوب التعريض عند تفسيره لقوله -تعالى- ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ \* قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ \* فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:74-77]. بما ينبي عن استحضاره للمتلقي في قراءة تداولية لهذا الأسلوب الضمني غير الصريح، فإذا كان الغرض من الحجاج عند أصحاب النظرية الحجاجية في التداولية المعاصرة هو استمالة المتلقي إلى قبول القول المحاجج له، أو على الأقل جعله مستعداً لقبوله في وقت من الأوقات، فإن هذا يُفهمه قوله في معالجة هذا الأسلوب في الآيات: "وقد يُبلغ التعريض للمنصوح ما لا يُبلغه التصريح، لأنه يتأمل فيه، وربما قاده التأمل إلى التقبل. ومنه ما يحكى عن الشافعي رضي الله تعالى عنه- أن رجلاً واجهه بشيء، فقال: لو كنتُ بحيث أنت لأختجتُ إلى أدب، وسمع رجلاً ناساً يتحدثون في الحجر فقال: ما هو بئتي ولا بيتكم" <sup>28</sup>.

ويبرز هذا الاستحضار أيضاً في فهمه لهذا الأسلوب في تحليله لقصة (داود)-عليه السلام- في قوله-تعالى- ﴿لَوْ هَلَّ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ إلى قوله ﴿وَطَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص:21-24]، إذ يقول: "فإن قلت: لِمَ جاءت على طريقة التمثيل والتعريض دون التصريح؟ قلت: لكونها أبلغ في التوبيخ، من قِيلَ أَنَّ التَّأْمَلَ إِذَا أَدَّاهُ إِلَى الشُّعُورِ بِالْمَعْرُضِ بِهِ كَانَ أَوْعَفِي نَفْسِهِ، وَأَشَدَّ تَمَكُّنًا مِنْ قَلْبِهِ، وَأَعْظَمَ أَثْرًا فِيهِ، وَأَجْلَبَ لاحتشامه وحيائه، وأدعى إلى التنبُّه على الخطأ فيه، من أن يبادره به صريحاً، مع مراعاة حسن الأدب بترك المجاهرة. ألا ترى إلى الحكماء كيف أوصوا في سياسة الولد إذا وجدت منه هنة منكراً بأن يعرض له بإنكارها عليه ولا يصرح، وأن تحكى له حكاية ملاحظة لحاله إذا تأملها استسمح حال صاحب الحكاية فاستسمح حال نفسه، وذلك أجزر له لأنه ينصب ذلك مثلاً لحاله ومقياساً لشأنه، فيتصور قبح ما وجد منه بصورة مكشوفة، مع أنه أصون لما بين الوالد والولد من حجاب الحشمة." <sup>29</sup>

وكما يستحضر (الزمخشري) هذا البعد الحجاجي التداولي للتعريض في قراءته للخطاب القرآني فإن من سار على منهجه في التفسير، أو اعتمد كشافه أصلاً ومرجعاً لمادته التفسيرية، قد تأثر بهذا المسلك في المعالجة للنصوص القرآنية، ك(البيضاوي) و(النسفي) و(أبي السعود) وغيرهم.. وانظر إن شئت-وعلى سبيل المثال- إلى تناول هؤلاء للتعريض الواقع في القصة المذكورة، لتقف على مراعاة هؤلاء أيضاً للبعد النفسي للمخاطب في تحليلاتهم.. <sup>30</sup>

## 3.4 المناسبة في التعريض:

(الزمخشري) وإن لم يتحدث صراحة عن المناسبة في التعريض بين الكلام المصرح به والكلام الضمني المقصود، إلا أن معالجته للنصوص القرآنية التي رأى فيها تعريضاً تدل على أنه يراعيها ويستحضرها في التحليل، ويجعلها المحور في فهم هذا الأسلوب وتجليته بلاغته.. وقد وقف (الطبيبي) في شرحه على (الكشاف) عند المناسبة، وإن لم يعبر عنها باسمها، حين تحدث عن أنواع التعريض، فجعلها أساس التقسيم، وذلك عند تعليقه على تفسير (الزمخشري) قوله تعالى: ﴿• وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: 41]<sup>31</sup>، فقد ذكر أن التعريض أنواع، ومنها: أن يكون الكلام مسوقاً لأجل موصوف غير مذكور، كما تقول في عرض من يؤذي الناس: فلانٌ رجلاً مؤمناً يصبلي ويذكى ولا يؤذي الناس. ويتوصل به إلى نفي الإيمان عن المؤذي. ففيه حجاج بطريق المماثلة والمقايسة، بأن يستحضر المعروض به حال الموصوف المذكور، ويقيس حاله بها، فيجدها تشبهها، فيحكم على نفسه بما حكم به على الأخرى، وهذا ذكره (الزمخشري) في هذا الموضوع<sup>32</sup> وغيره، وقد سبق في قصة (داود)-عليه السلام- إيراده أن الحكماء أوصوا في سياسة الولد بأن تحكى له الحكاية شبيهة بحاله، فيستسمح حال صاحبا إذا تأملها، فيستسمح بذلك حال نفسه، ويكون أوقع تأثيراً فيه..

والنوع الثاني الذي ذكره (الطبيبي): أن يساق بالكلام لمقتضى الحال، بمعنى أن يكون المعنى الظاهر للكلام المصرح به مقتضياً ومستلزماً المعنى التعريضي، والذي هو مفهوم ضمناً من الكلام، ذلك -كما قال- على طريقة قوله:

أرُوحُ لتسليمٍ عليكِ وأغتدي وحسبُك بالئسليمِ مَنِّي تَقاضياً

وهذا التقسيم الذي ذكره (الطبيبي) في شرحه على (الكشاف)، استوعبه (ابن عاشور) جيداً فاعتمد في تعريفه للتعريض-والذي هو أنضح تعريف وأوضحه وأكثره استيعاباً لهذا الأسلوب- المناسبة ركناً فيه، بالإضافة إلى القرينة الصارفة عن المعنى الظاهر إلى المعنى التعريضي، وصرح بأن المناسبة إما مماثلة وإما ملازمة، قال: "فالتعريض أن يُريد المتكلم من كلامه شيئاً، غير المدلول عليه بالتركيب وضعباً، لمناسبة بين مدلول الكلام وبين الشيء المقصود، مع قرينة على إرادة المعنى التعريضي، فعلم ألا بد من مناسبة بين مدلول الكلام وبين الشيء المقصود، وتلك المناسبة: إما ملازمة أو مماثلة، وذلك كما يقول العافي لرجل كريم: جئت لأسلم عليك ولأنظر وجهك، وقد عبر عن إرادتهم مثل هذا أمية بن أبي الصلت في قوله:

إذا أتني عليك المرء يوماً كفاه عن تعريضه الثناء

وجعل (الطبيبي) منه قوله تعالى: "وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله" [المائدة: 116]. فالمعنى التعريضي في مثل هذا حاصل من الملازمة. وكقول الفائل



«الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ» فِي حَضْرَةِ مَنْ عُرِفَ بِأَذَى النَّاسِ، فَأَلْمَعَتِ التَّعْرِيبِيُّ حَاصِلٌ مِنْ عِلْمِ النَّاسِ بِمُمَاثَلَةِ حَالِ الشَّخْصِ الْمُفْصُودِ لِلْحَالَةِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا مَعْنَى الْكَلَامِ<sup>33</sup>.

ويفهم بهذا أن ما كتبه (الزمخشري) بخصوص هذا الأسلوب كان مُعْتَمَدًا ومرتكزًا لمن جاء بعده في التأسيس والتفصيل له وضبطه ورسم حدوده، بما يدفع عنه التشاكل والتداخل الذي كان بينه وبين الكناية عند الأوائل، وهو ما حاوله-كما رأيت- (السكاكي) و(ابن الأثير) و(القزويني) و(الطبي) و(الزركشي) و(السيوطي) و(ابن عاشور)..

وبناء على نوعي المناسبة المذكورين، يقف البحث عند النوع الثاني منهما (التعريض بالمماثلة) ليعالج نماذج قرآنية رأى (الزمخشري) فيها تعريضاً، يُبَيِّنُ موضعه ويتبين قراءته له<sup>34</sup>، مقارنةً هذه القراءة بقراءات أخرى لمحل الشاهد عند معاصريه أو من جاء بعده، محاولاً استجلاء الصواب والترجيح بين لأقوال، ومبرزاً حجاجية التعريض في الموضوع، وأهم النكات والأسرار واللطائف المصاحبة لتلك القراءات..

## 5. التعريض بطريق المماثلة في قراءة (الزمخشري) للخطاب القرآني (نماذج مختارة):

### النموذج الأول:

قوله-تعالى-: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيِّ قَاتَلْ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ \* وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران:146-147]

الآية الكريمة ضمن سياق طويل نزل في التعقيب على أحداث غزوة أحد التي كانت في السابع من شهر شوال من السنة الثالثة للهجرة، والتي كان أولها نصراً للمسلمين على المشركين، ثم انقلب النصر إلى هزيمة بسبب عدم لزوم جماعة الرماة أمر رسول الله رغم تذكير قائدهم إياهم به..وقد أُشيع حينها خبرُ مقتل رسول الله-ﷺ- فحدثت البلبلية في صفوف المسلمين، وضعف كثير منهم، وألقى بعضهم السلاح وقال: على ما نقاتل إن كان رسول الله قد قتل!..؟

فكان التعقيب القرآني تربية للجماعة المسلمة من خلال هذا الحدث بطريق التصوير والتمثيل ليكون أوقع في النفوس، فيذكركم بمن خلا قبلهم من الأنبياء ومن معهم وكيف أنهم قاتلت معهم جماعات كثيرة، "فما ضعفت نفوسهم لما أصابهم من البلاء والكرب والشدة والجراح، وما ضعفت قواهم عن الاستمرار في الكفاح وما استسلموا للجزع ولا للأعداء، فهذا هو شأن المؤمنين المنافحين عن عقيدة ودين... والتعبير بالحب من الله للصابرين له وقعته، وله إبحاؤه، فهو الحب الذي يأسو الجراح، ويمسح على القرح، ويعوض ويبرو عن الضر والقرح والكفاح المير!"<sup>35</sup>

وقد رأى (الزمخشري) في قوله-تعالى-: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ تعريضاً بالمؤمنين الذين أصابهم الوهن والضعف وهُمُوا بالرجوع والتخلي عن القتال،

قال: "وهذا تعريض بما أصابهم من الوهن والانكسار عند الإرجاف بقتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبضعفهم عند ذلك عن مجاهدة المشركين واستكانتهم لهم، حين أرادوا أن يعتضدوا بالمنافق عبد الله بن أبي في طلب الأمان من أبي سفيان. ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾: هذا القول وهو إضافة الذنوب والإسراف إلى أنفسهم مع كونهم ربانيين، هضماً لها واستقصاراً، والدعاء بالاستغفار منها مقدماً على طلب تثبيت الأقدام في مواطن الحرب والنصرة على العدو، ليكون طلبهم إلى ربهم عن زكاة وطهارة وخضوع، وأقرب إلى الاستجابة"<sup>36</sup>.

وبمثل قول (الزمخشري) قال (أبو حيان)<sup>37</sup>، وزاد (الألوسي) تعريضاً آخر فهمه من الآية الثانية (147) إضافة إلى التعريض في الموضع الأول الذي قال به (الزمخشري)، مبينا عمق أثر هذين التعريزين في نفوس المؤمنين المهزمين، فقال عن الأول: "وفي الكلام تعريض لا يخفى"<sup>38</sup>، وعن الثاني: "وفي الإخبار عنهم أنه ما كان قولهم إلا هذا دون ما فيه شائبة جزع وخور وتزلزل من التعريض بالمنهزمين ما لا يخفى"<sup>39</sup>.

وقد وجّه (الطبي) قراءة (الزمخشري) للخطاب في الآية الثانية توجيهاً بيّن فيه الآلية الحجاجية التي جعلت من الكلام كالانتميم للتعريض في الموضع الأول والمبالغة فيه، فقال: "قوله: «وما كان قولهم إلا هذا القول، وهو إضافة الذنوب والإسراف إلى أنفسهم... واستقصاراً» إشارة إلى أن هذا المعنى كالانتميم، والمبالغة في صلابتهم في الدين وعدم تطرق الوهن والضعف فمهم، وذلك من إفادة الحصر، وإيقاع (أن) مع ذلك الفعل اسماً ل(كان) كما في قوله-تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [النور: 51]<sup>40</sup>

ويثبت (الطاهر بن عاشور) التعريض بالذين جزعوا من المؤمنين - أو المنافقين حسب ما قال- في الموضع الثاني ويركّز على آليتي القصر والتقديم والتأخير في الحجاج في هذا الموضع وبلاغتهما فيقول: "وفي هذا القصر تعريض بالذين جزعوا من ضعفاء المسلمين أو المنافقين فقال قائلهم: لَوْ كَلَّمْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَأْخُذُ لَنَا أَمَانًا مِنْ أَبِي سُفْيَانَ. وَقَدِمَ خَبْرُ (كَانَ) عَلَى اسْمِهَا فِي قَوْلِهِ: وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا لِأَنَّهُ خَبْرٌ عَنْ مُبْتَدَأٍ مَحْضُورٍ، لِأَنَّ الْمُقْصُودَ حَصْرَ أَقْوَالِهِمْ حِينَئِذٍ فِي مَقَالَةٍ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا فَالْقَصْرُ حَقِيقِي لِأَنَّهُ قَصْرٌ لِقَوْلِهِمُ الصَّادِرِ مِنْهُمْ، حِينَ حُصُولِ مَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَذَلِكَ الْقَيْدُ مَلَاخِظٌ مِنَ الْمَقَامِ، نَظِيرَ الْقَصْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [النور: 51]، فَهُوَ قَصْرٌ حَقِيقِيٌّ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ خَاصٍّ، تَقْيِيدًا مُنْطَوِّقًا بِهِ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ تَوْجِيهِ تَقْدِيمِ الْخَبْرِ فِي الْآيَةِ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبَ الْمَوْؤَلِ أَعْرَفُ مِنَ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ لِدَلَالَةِ الْمَوْؤَلِ عَلَى التَّسْبَةِ وَزَمَانِ الْحَدَثِ، بِخِلَافِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي بَابِ (كَانَ) فِي غَيْرِ صَيَغِ الْقَصْرِ، وَأَمَّا فِي الْأَخْصَرِ فَمُتَعَيِّنٌ تَقْدِيمُ الْمَحْضُورِ"<sup>41</sup>.

وقرئ (قولهم) بالرفع على أنه اسم كان، وهي قراءة (ابن كثير) و(عاصم) في رواية عنهما، واختلفت الأنظار في الوقوف على بلاغة كل منهما والمفاضلة بينهما<sup>42</sup>، ورأى (ابن عاشور) أن البلاغة متحققة على الوجهين: (قراءة النصب) و(قراءة الرفع)، وهو الصواب الذي ينبغي أن يصار إليه، فلا يفاضل بين القراءتين، لأنهما متواترتان يتحقق الإعجاز في كل منهما، قال: "وَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا النِّظْمِ الْبَدِيعِ الصَّالِحِ لِحَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى تَثْبِيتِ الْمُسْلِمِينَ فِي حَالِ الْهَزِيمَةِ وَفِي حَالِ الْإِرْجَافِ بِقَتْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى الْوُجْهِينِ فِي مَوْقِعِ جُمْلَةٍ مَعَهُ رَبِّيُونَ يَخْتَلِفُ حُسْنُ الْوَقْفِ عَلَى كَلِمَةٍ (فُتِلَ) أَوْ عَلَى كَلِمَةٍ (كَثِير) ... وَمَحَلُّ الْعِبْرَةِ هُوَ ثَبَاتُ الرَّبَّانِيَيْنِ عَلَى الدِّينِ مَعَ مَوْتِ أَنْبِيَائِهِمْ وَدُعَائِهِمْ."<sup>43</sup>

وخلاصة القول أن التعريض مستفاد من السياق كله في الآيتين، يؤكدده قول (الطبي) من أن الموضوع الثاني تتميم للأول ومبالغة فيه، وقد تمت المحاججة في هذا الخطاب التعريضي بالمنهزمين من المؤمنين، من خلال المماثلة والقياس الحاصلين في أذهان المخاطبين، بين حالهم في غزوة أحد مع نبهم -عليه السلام- وسائر أحوالهم التي يبتلون فيها ويمتحنون، وبين حال من سبقهم من المؤمنين مع أنبيائهم في محنهم وابتلاءاتهم الكثيرة، والقتال أحدها، لتكون النتيجة المتوصل إليها، والتي عبر عنها (ابن عاشور) بمحل العبرة، هي وجوب الثبات على الحق والدين وإن مات أو قتل النبي!!

وقد وظف التعبير القرآني لخدمة هذه النتيجة المحاجج بها بطريق التعريض، والذي مناسبتة المماثلة، جملة من الآليات اللغوية أبرزها اختيار لفظ (كأين) للتكثير، والذي هو في معنى (كم) الخبرة، والتكثير في الموضوعين (نبي) من غير وصف و(ربيون) موصوفا بالكثرة، إضافة إلى الأوصاف الدقيقة التي نفيت عن الرتيين (الوهن) و(الضعف) و(الاستكانة)، ولا شك أن لكل منها وقعه في نفس متلقيه.. هذا فضلا عن أسلوب القصر والتقديم والتأخير في الموضوع الثاني، وأثرهما في نظم الكلام وتلقيه!!

#### النموذج الثاني:

قوله-تعالى:- ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشْرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا لَنَا بِأَدْيِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود:27].

هذا قول من الملأ يردون به دعوى (نوح) -عليه السلام- النبوة والرسالة، محتجين عليه بشبه ثلاث: بشريته مثلهم! وبأنه اتبعه أراذل القوم كالحاكة وأهل الصنائع لخسيسه وعديهي الرأي فيهم، وأنه لو كان صادقا لاتبعه الأكياس والأشراف من الناس! والثالثة: أنه لا فضل لهم عليهم في استحقاق النبوة دونهم، لا في العقل ولا في رعاية المصالح ولا في قوة الجدل، يقولون: فإذا

لم نر لك فضلا علينا في واحد من هذه الأحوال الظاهرة، فكيف نصدق بفضلك علينا في أشرف الدرجات وأعلى المقامات؟<sup>44</sup>

وقد قرأ (الزمخشري) التعبير القرآني عن موقفهم هذا في هذه الآية من وجهين، حمل أحدهما على التعريض بنبي الله (نوح)- عليه السلام-، فقال: ﴿مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ تعريض بأنهم أحق منه بالنبوة وأن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم فقالوا: هب أنك واحد من الملائم ومواز لهم في المنزلة فما جعلك أحق منهم؟ ألا ترى إلى قولهم: ﴿وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾؟. أو أرادوا أنه كانيبغي أن يكون ملكاً لا بشراً.<sup>45</sup>

ويوضح (الطبي) في حاشيته على الكشاف مناسبة التعريض الذي عناه (الزمخشري)، ويشير إلى موضعه في قوله، كما ينبئ إلى دسياسة اعتزال في الوجه الثاني من الوجهين المذكورين، ويذكر أن المقام يرده.. يقول: "«تعريض بأنهم أحق منه بالنبوة» يعني: أننا في البشرية سواء، ولنا المزية بكوننا شرفاء عظماء، لأن القائلين الملائم الذين يملؤون القلوب هيبة والمجالس أهبة، ... قوله: «هب أنك واحد من الملائم ومواز لهم في المنزلة» تنبيه على مكان التعريض والتفكر في استحقاقهم لها دونه، لتزله عن مراتبهم... قوله: «كانيبغي أن يكون ملكاً لا بشراً» يعني: دل قوله: «وَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ»: على أن مطلق الأفضلية مطلوب في الرسالة، ونحن وأنتم مستوون في البشرية، لا فضل لأحد الفريقين على الآخر، فينبغي أن تكونوا من جنس هو أفضل من البشر، لتختصوا بها دونا، وليس ذلك إلا الملكية، ففيه اعتزال خفي، والمقام يدفعه.<sup>46</sup>

ولئن كان (الطبي) ردّ الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في قول (الزمخشري) بقريئة المقام والسياق، فإن معاصره أبا حيان الأندلسي قد ردّ القول بوجهيه وقال: "ولا يظهر ما قاله (الزمخشري) من الآية"<sup>47</sup>. وأما (ابن عطية) الأندلسي قبلهما فإن قوله لا يفهم التعريض الذي فهمه (الزمخشري) من الآية، قال ﴿مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾: أي: والله لا يبعث رسولا من البشر، فأحالوا الجائز على الله -تعالى-<sup>48</sup>. وكذلك كان فهم (البيضاوي)، وهو الذي عادت له الاتكاء على أقوال (الزمخشري) في تفسيره، فقد قال في تفسير الموضع الذي رأى فيه (الزمخشري) التعريض بأن الدلالة فيه أن "لا مزية لك علينا تخصك بالنبوة ووجوب الطاعة"<sup>49</sup>. كما يورد (الألوسي) قول (الزمخشري) بوجهيه وإشارة (الطبي) إلى ما في قول (الزمخشري) من اعتزال خفي، وبين منازعة غيره له فيه والقول بعدم ظهوره، والذي يبدو أنه لا يرتضيه بوجهيه، لذلك قال: "والظاهر أن مقصودهم ليس إلا إثبات أنه -عليه السلام- مثلهم، ليس فيه أي مزية يترتب عليها النبوة ووجوب الإطاعة والاتباع"<sup>50</sup>.

وأما (ابن عاشور) فقد فهم التعريض لكن في موضع غير الموضع الذي فهمه منه (الزمخشري)، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ﴾ ولم يأت على

ذكره في الموضوع الأول<sup>51</sup>. بينما ذهب (محي الدين الدرويش) إلى أن التعريض مفهوم من مجموع الموضوعين<sup>52</sup>.

ولعلّ تساؤلا يتبادر إلى الذهن في هذا المقام فيرد به القول بالتعريض الذي قال به (الزمخشري)، وهو: ما الذي يلجئ الملام من قوم نوح -عليه السلام- إلى التعريض في خطابهم إياه، ولا شيء يمنعهم من التصريح، وهم عليه القوم وسادتهم، وبأيديهم السطوة والجاه والسلطان؟ و يحاول (أبو السعود) الإجابة عنه فيقول: "وإنما لم يبتوا القول بذلك مع جزمهم به وإصرارهم عليه إراءة بأن ذلك لم يصدر عنهم جزافا بل بعد التأمل في الأمر والتدبر فيه، ولذلك اقتصروا على ذكر الظن فيما سيأتي وتعريضا من أول الأمر برأي المتبين، وكأن قولهم (وما نراك) جواب عما يرد عليهم من أنه عليه السلام ليس مثلهم، حيث عاين دلائل نبوته واغتنم اتباعه من له عين تبصر وقلب يدرك، فزعموا أن هؤلاء أراذلنا، أي أخساؤنا وأدانينا...يعنون: أنه لا عبرة باتباعهم لك إذ ليس لهم رزانة عقل ولا إصابة رأي وقد كان ذلك منهم في بادي الرأي أي ظاهره من غير تعمق."<sup>53</sup>

والظاهر أن قول (الزمخشري) بالتعريض في هذا المقام ليس رائجا عند عامة المفسرين، بل وحتى الذين عادتهم الأخذ بقوله والسير على هدى تفسيره لم يذكره! ولذلك ربما يكون تفرد به بين الأوائل! ولعلّ أقوى ما يمكن الاعتراض به عليه هو التساؤل المطروح سابقا عما يدفع الملام من قوم (نوح) إلى التعريض وليس ثمة ما يمنعهم من التصريح بما يريدون؟ وقد حاول (أبو السعود) الإجابة عن هذا التساؤل، لكن يبدو أنها إجابة لا تروي الغليل ولا تشفي العليل!

والاعتراض لا يعني عدم صحة قول (الزمخشري) أو عدم احتمال الخطاب له، لأن الصيغة التي جاء بها التعبير القرآني لا تدفعه، فهي صيغة حصر وقصر مذيلة بالوصف (مثلنا)، فيها من التأكيد والمبالغة ما فيها، خاصة وقد جاءت في مقام محاجة القوم نبي الله نوح -عليه السلام- في ردّ دعوته، وللناظر كي يقف على هذا المعنى أن يوازن بين صيغة التعبير القرآني وبين صيغ أخرى قريبة محتملة، لكن من دون قصر أو من دون الوصف الوارد أو من دونها، كأن يقول مثلا (إنا نراك بشرا مثلنا) أو يقول (ما نراك إلا بشرا) أو (إنا نراك بشرا) لينظر كيف يتغير المعنى، ويبعد معه احتمال التعريض!

النموذج الثالث:

قوله-تعالى: ﴿إِصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَادْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ \* إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَبَثِيِّ وَالْإِشْرَاقِ \* وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ \* وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: 17-20].

يبحث (الزمخشري) المناسبة في الآية الأولى من النص القرآني بين قوله-تعالى: ﴿إِصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ وقوله: ﴿وَادْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ متساؤلا عنها على طريقة (الفنقلة) المعهودة عنه،

ويوجهها بتوجيهين، أحدهما هو قصد التعريض بالمشركين بطريق التمثيل، على أن المراد الذكر اللفظي في قوله (وَأَذْكُرْ)، والثاني: قصد استحضاره -عليه السلام- قصة سيدنا (داود)، إذا حُمِلَ القولُ على إرادة الذكر القلبي لا اللفظي، فيقول: "فإن قلت: كيف تطابق قوله: ﴿إِصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ وقوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ حتى عطف أحدهما على صاحبه؟ قلت: كأنه قال لنبيه -عليه الصلاة والسلام-: اصبر على ما يقولون، وعظّم أمر معصية الله في أعينهم بذكر قصة (داود)، وهو أنه نبي من أنبياء الله -تعالى- قد أولاه ما أولاه من النبوة والملك، لكرامته عليه وزلفته لديه، ثم زلّ زلة فبعث إليه الملائكة ووبخه عليهما على طريق التمثيل والتعريض حتى فطن لما وقع فيه فاستغفر وأتاب، ووجد منه ما يحكى من بكائه الدائم وغمه الواصب، ونقش جنائته في بطن كفه حتى لا يزال يجدد النظر إليهما والندم عليهما، فما الظن بكم مع كفركم ومعاصيكم؟ أو قال له -صلى الله عليه وسلم-: اصبر على ما يقولون وصُنْ نفسك وحافظ عليهما أن تزل فيما كلفت من مصابرتهم وتحمل أذاهم، واذكر أخاك (داود) وكرامته على الله كيف زل تلك الزلة اليسيرة فلقي من توبيخ الله وتظليمه ونسبته إلى البغي ما لقي.<sup>54</sup>

والقول بالتعريض في هذا الموضوع يبدو أنه لم يشع عند المفسرين ولم يرتضوه، بل وحتى التوجيه الثاني للآية الذي قال به (الزمخشري) والذي مفاده تحذير النبي -ﷺ- من الزل كما زلّ سيدنا (داود) وما تبعه من توبيخ الله تعالى له، لم يجد القبول عند جمهور المفسرين! فنجد أغلب السالكين مسلك التفسير اللغوي للقرآن والذين عمدتهم (الكشاف) يكتفون بذكر مضمون قول (الزمخشري) أو نصه من غير إتيان على التعريض، كما فعل (البيضاوي)<sup>55</sup> والنسفي<sup>56</sup> و(الإيجي)<sup>57</sup> و(الألوسي)<sup>58</sup> وغيرهم..

وجمهور المفسرين يستحضر في تفسير هذه الآيات ما في ذكر القصص القرآني من التسلية عن الرسول -ﷺ- وتثبيت قلبه ووعده بالتمكين، لما كان يلاقيه ومن معه من المؤمنين من قومه من صِدِّ وكيدٍ وأذية.. يقول (الطبري): "يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: اصبر يا محمد على ما يقول مشركو قومك لك مما تكره قيلهم لك، فإنما ممتحنوك بالمكارة امتحاننا سائر رسلنا قبلك، ثم جاعلو العلو والرفعة والظفر لك على من كذبك وشاقك سنننا في الرسل الذين أرسلناهم إلى عبادنا قبلك، فمنهم عبدنا (أيوب) و(داود) بن إيشا، فاذا ذكر ذا الأيد؛ ويعني بقوله ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾ ذا القوّة والبطش الشديد في ذات الله والصبر على طاعته<sup>59</sup>. وبمثل قوله قال (القرطبي) و(الرازي) وغيرهما<sup>60</sup>.

ولعل الحامل على عدم اعتبار المفسرين قول (الزمخشري) في أحد الوجهين أو في كليهما في تأويل النص القرآني وبيان وجه المناسبة فيه، هو ما لمسناه من عدم مراعاة لمقام النبوة في حق

نبي الله (داود)-عليه السلام- خصوصاً وأنبياء الله عموماً، ورأوا في ذلك عدم مراعاة للأدب اللائق بهذا المقام !.

ولقد كان (ابن جزري) أوضح في ردِّ قول (الزمخشري)، حين أورد التساؤل نفسه الذي أورده (الزمخشري)، وأجاب عنه بما يراه مناسباً للمقام، وهو الجواب الذي عليه عامة المفسرين، ثم يذكر صراحة (الزمخشري) ويخطئه فيما ذهب إليه ويتهمه بسوء الأدب مع الأنبياء، يقول: "فإن قيل: ما المناسبة بين أمر الله لسيدنا محمد ﷺ بالصبر على أقوال الكفار وبين أمره له بذكر (داود)؟ فالجواب عندي أن ذكر (داود) ومن بعده من الأنبياء في هذه السورة فيه تسلية للنبي ﷺ، ووعده له بالنصر وتفريج الكرب، وإعانة له على ما أمر به من الصبر، وذلك أن الله ذكر ما أنعم به على (داود) من تسخير الطير والجبال، وشدة ملكه، وإعطائه الحكمة وفصل الخطاب، ثم الخاتمة له في الآخرة بالنزلى وحسن المآب، فكأنه يقول: يا محمد كما أنعمنا على (داود) بهذه النعم كذلك ننعم عليك، فاصبر ولا تحزن على ما يقولون، ثم ذكر ما أعطى (سليمان) من الملك العظيم، وتسخير الريح والجن والخاتمة بالنزلى وحسن المآب، ثم ذكر من ذكر بعد ذلك من الأنبياء. والمقصود: ذكر الإناعام عليهم لتقوية قلب النبي ﷺ، وأيضاً فإن (داود) و(سليمان) و(أيوب) أصابهم شدائد ثم فرجها الله عنهم، وأعقمتها بالخير العظيم، فأمر سيدنا محمد ﷺ بذكرهم، ليعلمه أنه يفرج عنه ما يلقي من إذابة قومه، ويعقمتها بالنصر والظهور عليهم، فالمناسبة في ذلك ظاهرة وقال (ابن عطية): المعنى: اذكر (داود) ذا الأيدي في الدين فتأسَّ به وتأيد كما تأيد، وأجاب (الزمخشري): عن السؤال فإنه قال: كأن الله قال لنبيه ﷺ: اصبر على ما يقولون، وعظم أمر المعصية في أعين الكفار بذكر قصة (داود)، وذلك أنه نبي كريم عند الله ثم زلَّ زلة فوبخه الله عليها فاستغفر وأتاب، فما الظن بكم مع كفركم ومعاصيكم؛ وهذا الجواب لا يخفى ما فيه من سوء الأدب مع (داود) عليه السلام حيث جعله مثلاً يهدد الله به الكفار، وصرح بأنه زلَّ وأن الله وبخه على زلته، ومعاذ الله من ذكر الأنبياء بمثل هذا"<sup>61</sup>.

وكذلك كان قول (القاسمي) فقد فهم أن في قوله-تعالى-: ﴿اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ وعدا بالنصر والظفر والملك والتأييد كما أوتي داود -عليه السلام-، وقال: "ما ذكرناه هنا من وجه الارتباط بين نبي(داود) وما قبله من الوعد بليثائه ما أوتي، هو ما يظهر من السياق ويشعر به نظائره في قصص الأنبياء عليهم السلام. وما ذكره (الزمخشري) وتابعه عليه (البيضاوي) وغيرهما في وجه الاتصال، فمما تقشعر من ذكره الأبدان، ولا علاقة له في الوصلة ولا في المناسبة أصلاً. فخذ ما أوتيت وكن من الشاكرين. انتهى."<sup>62</sup>

ولئن كان معروفاً عن (أبي حيان) الأندلسي اشتداده في انتقاد (الزمخشري) في مواضع كثيرة من تفسيره، إلا أنه كان في هذا الموضوع أقل حدة، فقد ذكر القول الذي عليه جمهور

المفسرين، وذكر إلى جانبه قول (الزمخشري) بصيغة التمريض (قيل)، ومن غير تصريح بالنسبة إليه، وقد غيّر في بعض لفظه قصداً - كما صرح بذلك -، لأنه رآه لا يتناسب ومقام النبوة.<sup>63</sup> والخلاصة أن يقال: إنه قد لا يصار إلى القول بالتعريض الذي ذهب إليه (الزمخشري)، والذي لم يقل به المفسرون ولم يصرحوا به، وربما كان توجيه (ابن جزي) ومَن وافقه للمناسبة بين أمر الله - تعالى - نبيه - ﷺ - بالصبر وذكر قصة (داود) - عليه السلام - أنسب وأوفق للمقام.. ولعل ما أشار إليه (ابن عاشور) وسبق عند غيره يوحي بأن الأولى القول بالتعريض في اتجاه آخر، وهو تمكين الله لنبيه - ﷺ - في الأرض وإعزازه، وخذلان المشركين وإذلالهم، يقول: "وابتدئ بِذِكْرِ (داود) لِأَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُ مُلْكًا وَسُلْطَانًا لَمْ يَكُنْ لِأَبَائِهِ، فَفِي ذِكْرِهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ شَأْنَ مُحَمَّدٍ ﷺ سَيَصِيرُ إِلَى الْعِزَّةِ وَالسُّلْطَانِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَلْفٌ وَلَا جُنْدٌ فَقَدْ كَانَ حَالُ النَّبِيِّ ﷺ أَشْبَهَ بِحَالِ (داود) - عَلَيْهِ السَّلَامُ -".<sup>64</sup>

#### النموذج الرابع:

قوله - تعالى - ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ \* إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ \* إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً لِوَيْ نَعَجَةٍ وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ \* قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ \* ﴾ [ص: 21-24]

توقف (الزمخشري) عند هذه القصة التي حدثت لس (داود) - عليه السلام -، فذكرها وبينَ وجه العتب عليه فيها، والطريق التي سلكها القرآن في التعبير عن هذا العتب، وحجاجية هذه الطريق وأثرها في نفس (داود) - في هذا الموضوع، وحجاجيتها في غيرها من المواضع..

فأما عن القصة ووجه العتب والإنكار على سيدنا (داود) فيها فقال: "كان أهل زمان (داود) - عليه السلام - يسأل بعضهم بعضاً أن ينزل له عنامراته فيتزوجها إذا أعجبتهم، وكانت لهم عادة في المواساة بذلك قد اعتادوها، وقد روينا أن الأنصار كانوا يواسون المهاجرين بمثل ذلك، فاتفق أن عين (داود) وقعت على امرأة رجل يقال له أورياً، فأحبها، فسأله النزول له عنها، فاستحيا أنيرده ففعل، فتزوجها، وهي أم (سليمان)، فقيل له: إنك مع عظم منزلتك وارتفاع مرتبتك وكبرشأنك وكثرة نسائك: لم يكن ينبغي لك أن تسأل رجلاً ليس له إلا امرأة واحدة النزول، بل كان الواجب عليك مغالبة هوالك وقهر نفسك والصبر على ما امتحنت به. وقيل: خطبها أورياً ثم خطبها (داود) فأثره أهلها، فكان ذنبه أن خطب على خطبة أخيه المؤمنمعة كثيرة نساته...والذي يدل عليه المثل الذي ضربه الله لقصته - عليه السلام - ليس لإلطابه إلى زوج المرأة أن ينزل له عنها فحسب"<sup>65</sup>



وأما عن الطريق التي اختارها التعبير القرآني في تحقيق الغرض والمقصد من الخطاب في القصة فهي التعريض بطريق التمثيل أو المماثلة، وقد قال عنها وعن حجاجيتها، وعلى عادته في أسلوب (الفنقلة): "فإن قُلت: لم جاءت على طريقة التمثيل والتعريض دون التصريح؟ قلت: لكونها أبلغ في التوبيخ من قبل أن التأمل إذا أداه إلى الشعور بالمعرض به كان أوقعي نفسه وأشد تمكناً من قلبه وأعظم أثراً فيه وأجلب لاحتشامه وحيائه وأدعى إلى التنبه على الخطإ فيه من أن يبادره به صريحاً مع مراعاة حسن الأدب بترك المجاهرة. ألا ترى إلى الحكماء كيف أوصوا في سياسة الولد إذا وجدت منه هنة منكرة بأن يعرض له بإنكارها عليه ولا يصرح. وأن تحكى له حكاية ملاحظة لحاله إذا تأملها استسمح حال صاحب الحكاية فاستسمح حال نفسه وذلك أجزر له لأنه ينصب ذلك مثلاً لحاله ومقياساً لشأنه فيتصور قبح ما وجد منه بصورة مكشوفة مع أنه أصون لما بين الوالد والولد من حجاب الحشمة."<sup>66</sup>

والناظر في تحليل (الزمخشري) لهذه القصة والتعريض والتمثيل الواردين فيها يدرك حرصه في هذا الموضوع على اختيار ما يتناسب ومقام النبوة لا من حيث الروايات المتناقلة فيها، وقد ذكر بعضها وردّه، ولا من حيث التعابير والصيغ الموظفة في التحليل، فهو في هذا الموضوع أكثر احتياطاً من تحليله للتعريض في النموذج السابق بخصوص سيدنا (داود) نفسه - عليه السلام -، ولذلك لم نجد من ينتقده في ما قال، بل إن الكثيرين نقلوا قوله واعتمده في فهم القصة! ما يجعل قوله في النموذج السابق فلتة منه كان الأولى أن يترّده لسانه وقلمه عنها!

وقد أكد (ابن المنبر السكندري) هذا الاحتياط ووجوبه في التعامل مع أنبياء الله - تعالى - في حاشيته على (الكشاف) في ختام سياق القصة حين ذكر أن بعضهم نقل أن القصة حقيقية وليست تمثيلاً من الملائكة، فردّه وعقب عليه قائلاً: "وقد التزم المحققون من أئمتنا أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -، (داود) وغيره، منزهون من الوقوع في صفات الذنوب مبرؤون من ذلك والتمسوا المحامل الصحيحة لمثل هذه القصة، وهذا هو الحق الأبلغ والسبيل الأبهج إن شاء الله - تعالى."<sup>67</sup>

وقد نبّه المفسرون على أن الذي عوتب عليه (داود) - عليه السلام -، ليس هو فعل الحرام، فهو لم يفعل إلا ما كان معروفاً معتاداً في قومه مباحاً في شرعه! وإنما كان العتاب لأنه فعل خلاف الأولى، فهو النبي والملك وله تسع تسعون امرأة، فما كان له أن يطلب من الرجل من رعيته أن يتنازل له عن امرأته الوحيدة، يضمها إلى نسائه! وهذا الذي وقع فيه لا ينافي العصمة كما قال (الشوكاني)<sup>68</sup>، وقد عوتب لأن الأنبياء لا يقرهم الله على الخطإ! قال (ابن جزي) بعد أن فصل في التمثيل وقاس النظر في أمر (داود) مع أوربا على النظر في أمر الخصومة المزعومة من الملكين حتى وصل إلى النتيجة التي حاج به (داود) نفسه، قال: "ولا تقتضي هذه القصة على هذه

الرواية أن (داود) -عليه السلام- وقع فيما لا يجوز شرعاً، وإنما عوتب على أمر جائز، كان ينبغي له أن يتنزه عنه لعلو مرتبته ومثانة دينه، فإنه قد يعاتب الفضلاء على ما لا يعاتب عليه غيرهم، كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين، وأيضاً فإنه كان له تسع وتسعون امرأة، فكان غنياً عن هذه المرأة فوقع العتاب على الاستكثار من النساء، وإن كان جائزاً<sup>69</sup>

وقد ذكر التعريض في هذا الموضوع قبل (الزمخشري) (الثعلبي) (-427هـ) ونقل تسميته بتعريض التنبيه والتفهيم لما فيه من التمثيل للمشاهد لحالتين إحداهما حاصلة واقعة والأخرى مشاهدة مفترضة، قال عنه: "قال الحسن بن الفضل: هذا تعريض التنبيه والتفهيم، لأنه لم يكن هناك نجاج ولا بغي، وإنما هو كقول الناس ضرب زيد عمرا، وظلم عمرو زيدا، واشترى بكر دارا، وما كان هناك ضرب ولا ظلم ولا شرا."<sup>70</sup>، وبمثل قوله قال (البغوي) (-516هـ).<sup>71</sup>

وقد رأى (القرطبي) (-671هـ) التعريض في هذا الموضوع من أحسن التعريض، وأن ما أورده الملكان من تمثيل على وجه التعريض إنما الغرض منه أن يفهم موقع العتب، فيعدل عن تلك الطريقة، ويستغفر ربه من تلك الصغيرة، وخلص إلى أنه "بأن بما قصه الله تعالى من هذه الموعظة، التي توخاها بها بعد المغفرة، أن خطيئته إنما كانت التقصير في الحكم، والمبادرة إلى تطليم من لم يثبت عنده ظلمه"<sup>72</sup>.

والأثر الحجاجي لهذا التعريض كبير ولا شك، عبّر عنه (الزمخشري) كما سبق وغيره، بما يحدثه من وقع في نفس المعرض به، وتمكين للمعنى التعريضي في قلبه، وبعث له على الخجالة والحياء، ثم لما فيه من مراعاة حسن الأدب بترك المجاهرة، وقد زاد اقتران الكناية بالتمثيل هذا التعريض قوة وجمالية، هذا فضلا عن أن شهوده حسا ومعينة يقوي حضور المعرض به وتمكنه من المعنى! كما لك أن تنظر إلى البعد التصويري في هذه القصة، فحتى الذي لم يعايشها بشخصه تجده يعايشها بفكره وخياله، ويتلقاها وكأنه حاضر يشهد أحداثها، ولذلك سيجد الأثر في نفسه قريبا مما وجده المعنى بها أول مرة! ولذلك قال القاضي (البيضاوي) (-685هـ): "والكناية والتمثيل فيما يساق للتعريض أبلغ في المقصود"<sup>73</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن (ابن عاشور) وبعد أن ذكر أن الغرض العام من سوق النبا (نبا الخصم) إنما هو إتمام التنويه ب(داود) عليه السلام- وذلك حتى لا يتوهم أنه ينقض ما ذكر من فضائله ما جاء في كتاب صمويل الثاني من كتب اليهود من أغلاط باطلة تنافي مقام النبوة!<sup>74</sup> لفت النظر إلى حكم فقهي استلهمه من هذا النبا وما جاء فيه من تمثيل، فقد استدل به على جواز القصص التمثيلية وكتابة الروايات وتمثيلها قال: "وفي هذا دليل شرعي على جواز وضع القصص التمثيلية التي يقصد منها التربيّة والموعظة ولا يتحمل واضعها جرحة الكذب خلافاً للذين نبزوا الحريري بالكذب في وضع المقامات كما أشار هو إليه في ديباجتها. وفيها دليل شرعي لجواز تمثيل

تِلْكَ الْقَصَصِ بِالْأَجْسَامِ إِذَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرِيعَةَ، وَمِنْهُ تَمَثِيلُ الرِّوَايَاتِ وَالْقَصَصِ فِي دِيَارِ التَّمَثِيلِ، فَإِنَّ مَا يَجْرِي فِي شَرْعٍ مَن قَبَلْنَا يَصْلُحُ دَلِيلًا لَنَا فِي شَرْعِنَا إِذَا حَكَاهُ الْقُرْآنُ أَوْ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرِدْ فِي شَرْعِنَا مَا يَنْدَسُخُهُ.<sup>75n</sup>

### النموذج الخامس:

قوله-تعالى: ﴿وَادْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ\* إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَّارِ\* وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ\*﴾ [ص:45-47]

وقف (الزمخشري) في تفسيره لهذا النص القرآني عند قوله -تعالى: ﴿أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ الذي أثبت وصفتين لأنبياء الله-تعالى- المذكورين في الآية: (إبراهيم) و(إسحاق) و(يعقوب)- عليهم السلام-، فقال: "ولما كانت أكثر الأعمال تباشر بالأيدي غلبت، ففيل في كل عمل: هذا مما عملت أيديهم، وإن كان عملاً لا يتأتى فيه المباشرة بالأيدي، أو كان العمال جُذماً لا أيدي لهم، وعلى ذلك ورد قوله -عز وعلا-: ﴿أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ يريد: أُولِي الْأَعْمَالِ وَالْفِكْرِ، كأن الذين لا يعملون أعمال الآخرة، ولا يجاهدون في الله، ولا يفكرون أفكار ذوي الديانات، ولا يستبصرون، في حكم الرَّمْتَى الذين لا يقدرّون على أعمال جوارحهم والمسلوبي العقول الذين لا استبصار بهم، وفيه تعريض بكل من لم يكن من عمال الله، ولا من المستبصرين في دين الله، وتوبيخ على تركهم المجاهدة والتأمل مع كونهم متمكنين منهما. وقرىء: أُولِي الْأَيْدِي على جمع الجمع. وفي قراءة ابن مسعود: "أُولِي الْأَيْدِ" على طرح الياء والاكتفاء بالكسرة. تفسيره بالأيد -من التأيد- قلىق<sup>76n</sup>.

وحمل هذا التعريض في مناسبه على المماثلة فمن زاوية أن فيه أمراً للنبي ﷺ - بذكر ثلاثة من رسله ووصفهم بوصفين جامعين، يبتغهما كل مؤمن متبع مقتد بأنباء الله ورسله، فيكون في ذلك حملٌ وتوجيهٌ لأن ينظر كل من ليس متصفاً بأحدهما أو بكليهما، فيقيس حاله بحالهم، وينظر جزاءه من خلال جزائهم، فينهض بنفسه للاجتهد فيهما..

وقول (الزمخشري) بالتعريض في هذا الموضع بالزمنى والبطالين ومسلوبي العقول الذين لا يستبصرون، وإن وافقه عليه أهل التفسير اللغوي، إلا أن عبارته الأخيرة التي رأى فيها تفسير (الأيد) -بحذف الياء والاكتفاء بالكسر- بـ(التأيد) قلىقاً، جعلت الكثير منهم يخالفونه، وقد أوضح غير واحد أن هذا المذهب من (الزمخشري) سببه، أن تفسير (الأيد) بالقوة والتأيد مؤداه عطف معنوي على حسي، إذ البصر عنده هو الجارحة التي بها يكون الأمل والتدبر..<sup>77</sup>

يقول (الطبي) موضحة مراد (الزمخشري) من الجملة الأخيرة: "وتفسيره بالأيد-من التأيد- قلىق" يريد قول (الزجاج): ومن قرأ (أولي الأيد) من غير ياء، فمعناه: من التأيد والتقوية على الشيء، وإنما كان قلىقاً لأنه لا يلائم الأبصار. قال: الأبصار: جمع البصر، وهي الجارحة، والمراد ها هنا البصيرة، فإذا لم يجعل الأيدي جمع اليد المراد بها العمل لم يتطابق لفظاً ولا معنى، ولأن

التأييد من أفعال الله تعالى وهو لفظه وتوفيقه<sup>78</sup>، ثم ينقل قول (ابن جني) الذي فيه أن المراد بـ(الأيدي) جمع اليد التي هي القوة، وهي قراءة العامة، وأن حذف (الياء) إنما هو للتخفيف كما في ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر:06]، فيراد القوة في إطاعة الله والعمل بما يرضيه لاقتترانه بالأبصار، أي: البصر بما يحظى عند الله، مع بقاء احتمال إرادة النعمة والتأييد<sup>79</sup>.

وقد اختار (البيضاوي) في فهم هذا التعريض موافقا (ابن جني) حمل اليد على الجارحة معبرا بها عن القوة مجازا والأبصار معبرا بها عن البصيرة، وأضاف قولاً آخر وهو أن يراد الأعمال الجليلة والعلوم الشريفة، فعبر بالأيدي عن الأعمال لأن أكثرها بمباشرتها وبالأبصار عن المعارف لأنها أقوى مبادئها<sup>80</sup>. وقد رأى (شيخ زادة) في قوله هذا تعريضا بـ(الزمخشري)<sup>81</sup>، لأنه بحمله اليد على معنى القوة والبصر على معنى البصيرة أمكن العطف لفظا ومعنى!

وهذا التعريض أوماً إليه (أبو حيان الأندلسي) من قبل حين علق على قول (الزمخشري) في جملته الأخيرة، فقال: "وإنما كان قللاً عند عطف الأبصار عليه، ولا ينبغي أن يعلق، لأنه فسّر ﴿أولي الأيدي والأبصار﴾ بقوله: يريد أولي الأعمال والفكر<sup>82</sup>، فقد عطف (الفكر) وهو معنوي على (الأعمال) وهي من المحسوس! كما أشار إليه أيضا (السمين الحلبي) حين قال: "وقد يقال: إنه لا يراد حقيقة الجوارح، إذ كل أحد كذلك، إنما المراد الكناية عن العمل الصالح والتفكير ببصيرته فلم يعلق حينئذ، إذ لم يرد حقيقة الإبصار. وكأنه قيل: أولي القوة والتفكير بالبصيرة.. وقد نحا (الزمخشري) إلى شيء من هذا قبل ذلك<sup>83 84</sup>."

وربما كان استصحاب (الرازي) الجمع بين العلم والعمل في توجيه العطف موقفاً، وهو معهود في الاستعمال القرآني، فقال: "واعلم أن اليد ألة لأكثر الأعمال والبصر ألة لأقوى الإدراكات، فحسن التعبير عن العمل باليد وعن الإدراك بالبصر. إذا عرفت هذا فنقول النفس الناطقة الإنسانية لها قوتان عاملة وعالمة، أما القوة العاملة فأشرف ما يصدر عنها طاعة الله، وأما القوة العاملة فأشرف ما يصدر عنها معرفته الله، وما سوى هذين القسمين من الأعمال والمعارف فكالعيب والباطل، فقوله: ﴿أولي الأيدي والأبصار﴾ إشارة إلى هاتين الحالتين<sup>85</sup>."

والخلاصة أن (الزمخشري) لم يخالف في القول بالتعريض في هذا الموضوع، وإنما خولف في أحد التوجهات المشهورة لمعنى (الأيدي) على قراءة ابن مسعود بحذف الياء والاكْتفاء بالكسر، والناظر في التوجهات المثبتة عند المفسرين يعلم يقينا أن السبيل إلى فهم العطف هو المجاز، الذي يندفع به توهم القلق الذي أثاره قول (الزمخشري)، وقد أفصح (الألوسي) وأوضح العلائق المجازية في حمل تلك التوجهات، والتي أشهرها اثنتان، ذكرهما (البيضاوي) قبله، فقال: "﴿أولي الأيدي والأبصار﴾ أولي القوة في الطاعة والبصيرة في الدين على أن الأيدي مجاز مرسل عن القوة، والأبصار جمع بصير بمعنى بصيرة، وهو مجاز أيضاً لكنه مشهور فيه، أو أولي الأعمال الجليلة

والْعُلُومِ الشَّرِيفَةِ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْأَيْدِي مِنْ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَإِرَادَةَ الْمُسَبَّبِ، وَالْأَبْصَارُ بِمَعْنَى الْبَصَائِرِ مَجَازٌ عَمَّا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا مِنَ الْعُلُومِ، كَالأَوَّلِ أَيْضًا، وَفِي ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ تَعْرِيزٌ بِالْجَهْلَةِ الْبَطَّالِينَ أَنَّهُمْ كَمَا قَدِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ، وَتَوْبِيخٌ عَلَى تَرْكِهِمْ الْمُجَاهِدَةَ وَالتَّأَمُّلَ مَعَ تَمَكُّنِهِمْ مِنْهَا، وَقِيلَ: الْأَيْدِي الْيَنَعَمُ أَيُّ أُولَى الْيَنَعَمِ الَّتِي أَسَدَاهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِمْ مِنَ النَّبُوءَةِ وَالْمَكَانَةِ أَوْ أُولَى الْيَنَعَمِ وَالْإِحْسَانَاتِ عَلَى النَّاسِ بِإِزْهَادِهِمْ وَتَعْلِيمِهِمْ إِيَّاهُمْ، وَفِيهِ مَا فِيهِ.<sup>86</sup>، فيكون بذلك المجاز في الوصف آلية حجاجية التعريض في هذا لموضع والسبيل إلى الوقوف على القصصية في الخطاب..

## 6. خاتمة:

وفي ختام هذا البحث الذي تناول أسلوبا من أساليب البلاغة في القرآن الكريم عند (الزمخشري) في تفسيره (الكشاف) من خلال جملة من النماذج المختارة، تمَّ فيها إثبات قراءته له ومقارنتها بقراءات أخرى لغيره من المفسرين اللغويين للقرآن، يمكن الخلوص إلى النتائج الآتية:

1- إن (الزمخشري) بإيضاحه لمفهوم التعريض والتفريق بينه وبين الكناية قد أرسى أساسا متينا في فهم المصطلح، تبعه فيه من بعده من أهل البلاغة والبيان من أمثال (الرازي) و(السكاكي) و(ابن الأثير) و(القزويني) و(الزركشي).. وقد كان المصطلح قبل ذلك متداولًا ضمن الكناية المقابلة للتصريح، فكان له بذلك الفضل في تثبيت دعائم هذا المصطلح والتأسيس له، مثلما كان له الفضل في التأسيس لمصطلحات بلاغية أخرى، ولا غرو، فهو يعدُّ بتفسيره (الكشاف) أحد أساطين البلاغة الذين أسهموا في نضجها واكتمالها!.

2- تبيَّن من خلال تتبع المواطن التي قال فيها بالتعريض أنه يقرأ هذا الأسلوب في ضوء مناسبتين اثنتين، الأولى هي التمثيل أو المماثلة، والثانية هي الالتزام أو الملازمة، عولج في هذا البحث نماذج قرآنية متعلقة بالمناسبة الأولى، كان الوقوف عند رؤية (الزمخشري) وفهمه للتعريض فيها، لتتم مقارنة قوله بأقوال من قبله أو من بعده من المفسرين.

3- إن الرائي في جملة النماذج المعالجة يجد أن ما يثبته (الزمخشري) من قراءة لهذا الأسلوب في الموضوع، أغلبه قد سبق إليه، ونادرا ما تكون الإشارة إليه عند سابقه! وما يثبته قد يلقي الموافقة ممن جاء بعده من المفسرين، كما قد يلقي المخالفة، وأن المخالفة له إما أن تكون في تحديد موضع التعريض نفسه، أو في توجيهه أو في آليته اللغوية التي تُفهمه! بل إن من المواضع ما يمكن القول: إن (الزمخشري) تفرَّد في القول بالتعريض فيها، وذلك لكثرة المخالفين له وعدم وجود الموافق!

4- نجد أحيانا لشدة الإنكار على (الزمخشري) من يغلظ له في القول، خاصة إذا تعلق الأمر بالعقيدة! وأمر العقيدة مقدم ولا شك عنده هو الآخر أيضا، فنصرة المذهب عنده مما لا يخفى على متصفح لتفسيره (الكشاف)، فكلما وجد منفذا لذلك سلكه، وقد أُثبت في هذا البحث مثال استغل التوجيه فيه لنصرة الاعتزال!

5- الجدير بالذكر أن (الزمخشري) قد نبّه الأوساط البلاغية والتفسيرية من خلال معالجاته لمواقع هذا اللون من التعريض في القرآن الكريم إلى أن التمثيل (المماثلة) من أقوى الأساليب الحجاجية نفاذاً إلى العقول والقلوب، فكيف إذا وظّفت بطريق ضمني مجازي بهزّ المتلقي ويجعله يقياس حاله بحال من صرّح به في المثل!

6- أمكن الوصول من خلال ما كتب (الزمخشري) في تحليلاته لمواضع التعريض بطريق المماثلة في القرآن الكريم إلى أنه يولي الجانب التداولي في فهمه للأسلوب أهمية بالغة، وقد رأينا كيف يصور الجانب الإقناعي والتأثيري له في نفس المتلقي (المعرّض به)، ما يعجّل باستجابته للتوجيه القرآني، أو على الأقل أن يجعل المحاجّج به يقف عنده وما فيه من حجج مفحمة وإن لم يستجب حيناً!

7. الهوامش:

<sup>1</sup> ابن فارس أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط.)/1979م، ج4/269

<sup>2</sup> ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج4/274.

<sup>3</sup> من قوله- تعالى:- ﴿وَإِذَا نَعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَدُوًى دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: 51]

<sup>4</sup> الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (د-د- ط - ت)، ص330.

<sup>5</sup> الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص331.

<sup>6</sup> ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، د-ط-ت، ص2884، 2895، مادة (عرض).

<sup>7</sup> الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983: ج2/ص362.

<sup>8</sup> ينظر: عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية: علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص204.

<sup>9</sup> د.عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية: علم البيان، ص205.

<sup>10</sup> ابن قتيبة، أبو عبد الله محمد بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2/1973، ص263-264

<sup>11</sup> ينظر: ابن المعتز عبد الله: كتاب البديع، تح: إغناطيوس كراتشكوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط3/1982، ص64

<sup>12</sup> ينظر: ابن وهب الكاتب أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان: البرهان في وجوه البيان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، د.ط/ 1980، ص59-61. والكتاب منسوب إلى قدامة بن جعفر الكاتب (337هـ) تحت عنوان (نقد النثر) وهو كذلك في هذه الطبعة التي رجعت إليها.

<sup>13</sup> ابن رشيق القيرواني أبو علي الحسن: العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5/1981، ج1/302.

<sup>14</sup> العمدة: ج303/1

<sup>15</sup> الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5/2004، ص306

<sup>16</sup> السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد: مفتاح العلوم، تحقيق: د.عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1/2000، ص513، 521

<sup>17</sup> مفتاح العلوم: ص523. ولعل هذا ما جعل (ابن عاشور) يقول: "وَأَمَّا (السَّكَاكِيُّ) فَقَدْ جَعَلَ بَعْضَ التَّعْرِيزِ مِنَ الْكِنَايَةِ وَهُوَ الْأَصُوبُ، فَصَارَتْ الدِّسْنَةُ بَيْنَهُمَا الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ الْوَجْهِيَّ، وَقَدْ حَمَلَ (الطَّيْبِي) وَ(التَّفْتَازَانِيُّ) كَلَامَ (الْكَشَافِ) عَلَى هَذَا، وَلَا إِخَالَهُ يَتَحَمَّلُهُ". وذلك في معرض تفسيره قوله-تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ أَكْتَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة:235]. ينظر: ابن عاشور محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية لنشر، تونس، 1984، ج2/450-453.

<sup>18</sup> ابن الأثير ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د.أحمد الحوفي - د.بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط2/د.ت، ج3/56-57 ينظر: نفسه: ج3/57.

<sup>20</sup> ينظر: الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمان: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/2003، ص248-249.

<sup>21</sup> ينظر: الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3/1984، ج2/311-314.

<sup>22</sup> ينظر: السيوطي جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، د(ط-ت)، ص1562-1564.

<sup>23</sup> قال المحقق: "البيت لتوبة بن الحمير الحفاجي، نسب إليه في الحماسة البصرية 177/2، وصدرة: (أروح لتسليم عليك وأغتدي .....)" اهـ.

<sup>24</sup> الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان الرياض، السعودية، ط1/1998، ج1/459.

<sup>25</sup> الطيبي شرف الدين الحسين بن عبد الله: حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب)، تحقيق: د. عمر حسن القيام، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1/2013، ج3/427-428.

<sup>26</sup> حاشية الطيبي على الكشاف: ج3/428. وفي موضع آخر يؤكد أن التعريض من أنواع الكناية. ينظر: ج3/201.

<sup>27</sup> تفسير التحرير والتنوير: ج2/452-453.

<sup>28</sup> الكشاف: ج4/397.

<sup>29</sup> الكشاف: ج5/252-253. وسنقف عند هذه القصة ومحل التعريض فيها وتعليق (الزمخشري) عليها وما انتقد به، في الصفحات اللاحقة.

<sup>30</sup> ينظر: معي الدين شيخ زاده محمد مصلح الدين: حاشية معي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، ضبط محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1999، ج7/192، والنسفي أبو البركات عبد الله بن أحمد: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: سيد زكريا، دار النفائس، بيروت، لبنان،

- د/ط-ت، ص 1007، وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د/ط-ت، ص 1989 (ج 222/7).
- <sup>31</sup> ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، ج 456/2.
- <sup>32</sup> ينظر: الكشاف، ج 258/1.
- <sup>33</sup> تفسير التحرير والتنوير: ج 451-450/2.
- <sup>34</sup> وأما النوع الأول (التعريض بطريق الملازمة) فندعو الله -تعالى- التوفيق لإفراجه ببحث مستقل إن شاء الله.
- <sup>35</sup> سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة- بيروت، ط 2003/32، ج 488/1.
- <sup>36</sup> الكشاف: ج 638/1.
- <sup>37</sup> ينظر: أبو حيان لأندلسي محمد بن يوسف: البحر المحيط: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1993/1، ج 80/3.
- <sup>38</sup> الألوسي شهاب الدين السيد محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د/ت، ج 84/4.
- <sup>39</sup> روح المعاني: ج 85/4.
- <sup>40</sup> حاشية الطيبي على الكشاف: ج 294/4، والتوجيه نفسه أثبتته الألوسي لكن من غير نسبة لأحد. ينظر: روح المعاني: ج 84/4.
- <sup>41</sup> تفسير التحرير والتنوير: ج 120/4.
- <sup>42</sup> نقل (الطيبي) بعضاً من تلك الأقوال، ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ج 295-294/4، ورجح السمين الحلبي قراءة النصب ورأها أولى، ينظر: السمين الحلبي أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، د/ت: ج 433/3، بينما رجح (الألوسي) قراءة الرفع ورأها موافقة للصناعة وأن البلاغة فيها. ينظر: روح المعاني: ج 85/4.
- <sup>43</sup> تفسير التحرير والتنوير: ج 119/4.
- <sup>44</sup> ينظر: حاشية معي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي (البيضاوي): ج 637/4.
- <sup>45</sup> الكشاف: ج 192/3.
- <sup>46</sup> حاشية الطيبي على الكشاف: ج 54-53/8.
- <sup>47</sup> البحر لمحيط: ج 215/5.
- <sup>48</sup> ابن عطية الأندلسي أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2001/1، ج 163/3.
- <sup>49</sup> حاشية معي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي: ج 637/4.
- <sup>50</sup> ينظر: روح المعاني: ج 37/12.
- <sup>51</sup> ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ج 48/12.
- <sup>52</sup> ينظر: معي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير - دار اليمامة، دمشق-بيروت، ط 1999/7، ج 412/3.
- <sup>53</sup> تفسير أبي السعود: ص 1060.



- <sup>54</sup> الكشاف: ج 248/5-249.
- <sup>55</sup> ينظر: حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي: ج 187/7.
- <sup>56</sup> ينظر: تفسير النسفي: ص 1005.
- <sup>57</sup> ينظر: الإيجي محمد بن عبد الرحمن: تفسير الإيجي (جامع البيان في تفسير القرآن) ومعه حاشية الغزنوي محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2004/1، ج 471/3.
- <sup>58</sup> ينظر: روح المعاني: ج 173/23.
- <sup>59</sup> ينظر: الطبري محمد بن جرير، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. بشار محمود عواد، وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1994/1، ج 340-339/6.
- <sup>60</sup> ينظر: القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخران، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2006/1، ج 143/18، والرازي محمد فخر الدين الخطيب: تفسير الفخر الرازي (المشتمر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1981/1، ج 184-183/26.
- <sup>61</sup> ابن جزى الكلبي أبو القاسم محمد بن أحمد: التسهيل لعلوم التنزيل، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1995/1، ج 250-249/2.
- <sup>62</sup> القاسمي محمد جمال الدين: تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط 1957/1، ص 5084. ويبدو أنه وهم حين ذكر متابعة البيضاوي للزمخشري في القول، إذ لم يثبت هذا في متن تفسير البيضاوي. راجع إن شئت: البيضاوي أبو الخير عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث- مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط 1/د-ت، ج 133-132/3.
- <sup>63</sup> ينظر: البحر المحيط: ج 374-373/7.
- <sup>64</sup> تفسير التحرير والتنوير: ج 226/23. لكن (ابن عاشور) عقب على قوله ذلك مباشرة بقول يفهم منه أن في الكلام تعريضا عبر عنه هو بالإيماء، والذي قد لا يوافق عليه، لأنه لا يبعد عما قال (الزمخشري) وأنكر عليه، هذا إن لم يكن ذاته! وذلك حين قال: "وأذم في خلال ذلك الإيماء إلى التَّحذِيرِ مِنَ الضَّجْرِ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَاتِّقَاءِ مُرَاعَاةِ حُظُوظِ النَّفْسِ فِي سِيَاسَةِ الْأُمَّةِ إِبْعَادًا لِرَسُولِهِ ﷺ عَنْ مَهَاوِيِ الْخَطَا وَالرَّكْلِ وَتَأْدِيبًا لَهُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ وَأَخْرِهِ مِمَّا أَنْ يَتَلَقَّى بِالْعَدْلِ. وَكَانَ (داود) أَيْضًا قَدْ صَبَرَ عَلَى مَا لَقِيَهِ مِنْ حَسَدِ شَاوِلَ (طَالُوتَ) مَلِكِ إِسْرَائِيلَ إِيَّاهُ عَلَى انْتِصَارِهِ عَلَى جَالُوتَ مَلِكِ فِلَسْطِينَ." تفسير التحرير والتنوير: ج 226/23.
- <sup>65</sup> الكشاف: ج 252/5-253.
- <sup>66</sup> الكشاف: ج 253/5.
- <sup>67</sup> الكشاف: ج 261/5 (الحاشية).
- <sup>68</sup> ينظر: الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مراجعة يوسف الغوش، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط 2007/4، ص 1260.
- <sup>69</sup> التسهيل لعلوم التنزيل: ج 252-251/2.

- <sup>70</sup> الثعلبي أبو إسحاق أحمد: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: الإمام أبو محمد بن عاشور، مراجعة: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1/2002، ج8/189.
- <sup>71</sup> ينظر: تفسير البغوي (معالم التنزيل): ج7/80-81.
- <sup>72</sup> تفسير القرطبي: ج18/171.
- <sup>73</sup> تفسير البيضاوي: ج5/27.
- <sup>74</sup> ينظر تفسير التحرير والتنوير: ج23/237.
- <sup>75</sup> تفسير التحرير والتنوير: ج23/238.
- <sup>76</sup> الكشاف: ج5/274-275.
- <sup>77</sup> وأما قراءة (الأيادي) بصيغة جمع الجمع فلا إشكال فيها لتوافقها وما عطف عليها لفظا ومعنى.
- <sup>78</sup> حاشية الطيبعلی الكشاف: ج13/297.
- <sup>79</sup> ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ج13/297.
- <sup>80</sup> ينظر: تفسير البيضاوي: ج5/31.
- <sup>81</sup> ينظر: حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي: ج7/210.
- <sup>82</sup> البحر المحيط: ج7/385.
- <sup>83</sup> هو يقصد قوله: أولي الأعمال والفكر
- <sup>84</sup> الدر المصون: ج9/383.
- <sup>85</sup> تفسير الرازي: ج26/216-217.
- <sup>86</sup> روح المعاني: ج23/210.

## 8. قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أ- القواميس والمعاجم:
- الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (د/د- ط- ت).
- ابن فارس أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط/1979م).
- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وأخران، دار المعارف، القاهرة، د/ط-ت، ص2884، 2895، مادة (عرض).
- ب- الكتب:
- ابن الأثير ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر تحقيق: د.أحمد الحوفي -د.بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط2/د.ت.

- الألوسي شهاب الدين السيد محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د/ط-ت.
- الإيحي محمد بن عبد الرحمن: تفسير الإيحي (جامع البيان في تفسير القرآن) ومعه حاشية الغزنوي محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2004/1.
- البيضاوي أبو الخير عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث- مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط 1/د-ت.
- الثعلبي أبو إسحاق أحمد: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: الإمام أبو محمد ابن عاشور، مراجعة: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2002/1.
- الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2004/5.
- ابن جزي الكلبي أبو القاسم محمد بن أحمد: التسهيل لعلوم التنزيل، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1995/1.
- أبو حيان لأندلسي محمد بن يوسف: البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1993/1.
- الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمان: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2003/1.
- ابن رشيق القيرواني أبو علي الحسن: العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده، تحقيق: محمد معي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1981/5.
- أبو السعود محمد بن محمد العمادي: تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د/ط-ت.
- ابن عطية الأندلسي أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2001/1.
- ابن قتيبة، أبو عبد الله محمد بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 1973/2.
- الرازي فخر الدين الخطيب محمد: تفسير الفخر الرازي (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1981/1.
- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط 1984/3.
- السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد: مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2000/1.
- السمين الحلبي أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، د/ت.

- سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة-بيروت، مصر- لبنان، ط2003/32
- السيوطي جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان بن أبي بكر: الإلتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، (د-ط-ت).
- الشوكاني محمد بن علي: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مراجعة: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2007/4.
- الطبري محمد بن جرير، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق: د. بشار محمود عواد، و عصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1994/1.
- ابن عاشور محمد الطاهر: تفسير التحرير التنوير، الدار التونسية لنشر، تونس، 1984
- عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية: علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983.
- القاسمي محمد جمال الدين: تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1957/1.
- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2006/1.
- محي الدين الدروييش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير- دار ليمامة، دمشق-بيروت، ط1999/7.
- محي الدين شيخ زاده محمد مصلح الدين: حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، ضبط محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1999/1.
- ابن المعتز عبد الله: كتاب البديع، تحقيق: إغناطيوس كراتشكوفسكي، دار المسيرة، بيروت، ط1982/3.
- النسفي أبو البركات عبد الله بن أحمد: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: سيد زكريا، دار النفائس، بيروت، لبنان، د/ط-ت.
- ابن وهب الكاتب أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان: البرهان في وجوه البيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط/ 1980.